



FOODS GATE

شركة بوابة الأظعمة

شركة بوابة الاطعمة التجارية

لائحة عمل لجنة المراجعة

لائحة عمل لجنة المراجعة

رقم الصفحة	جدول المحتويات
3 - 2	التعريفات
4	اللجان التابعة لمجلس الادارة
5 - 4	تشكيل اللجنة وعضويتها والتعيين فيها
5	مهمة اللجنة وأهدافها
6 - 5	واجبات لجنة المراجعة ومسئولياتها
7	التقارير المالية
7 - 6	إدارة المخاطر والرقابة الداخلية
8 - 7	المراجعة الخارجية
9 - 8	المراجعة الداخلية
9	تعارض المصالح
10	المسئوليات الأخرى
10	صلاحيات لجنة المراجعة ، ومواردها المتاحة
11 - 10	الاجتماعات
11	المكافآت

لائحة عمل لجنة المراجعة

"المنبثقة من لائحة هيئة السوق المالية ومبادئ سياسة حوكمة الشركات وإجراءاتها الخاصة بشركة بوابة الاطعمة التجارية والتي تم اعتمادها في اجتماع الجمعية العامة بتاريخ 2022/04/20م

التعريفات

يقصد بالكلمات والعبارات التالية - كما ترد في هذه الوثيقة - المعاني الموضحة أمامها ما لم يشير النص بوضوح إلى خلاف ذلك :

- | | | |
|---------------------------|---|---|
| الشركة | : | شركة بوابة الاطعمة التجارية |
| المجلس | : | مجلس إدارة الشركة |
| الهيئة | : | هيئة السوق المالية السعودية |
| الرئيس التنفيذي: | | الرئيس التنفيذي للشركة |
| المدير المالي | : | المدير المالي للشركة أو رئيس المجموعة المالية |
| لجنة المراجعة : | | يقصد بها لجنة المراجعة المنبثقة عن مجلس الإدارة والتي تضطلع بتنظيم سياسة تعارض المصالح كأحد أهم مسؤولياتها |
| تداول | : | شركة السوق المالية السعودية |
| أمين السر | : | أمين سر مجلس إدارة الشركة |
| تقرير المجلس : | | التقرير السنوي لمجلس الإدارة |
| الأقرباء أو صلة القرابة : | | - الأباء والأمهات والأجداد والجدات وإن علو .
- الأولاد ، وأولادهم وإن نزلوا.
- الإخوة والأخوات والأشقاء أو لأب أو لأم
- الأزواج والزوجات |

الأطراف ذوو العلاقة :

تابعي الشركة فيما عدا الشركات المملوكة بالكامل للشركة .

المساهمين الكبار في الشركة.

أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين للشركة.

أعضاء مجالس الإدارة لتابعي الشركة .

أعضاء مجالس الإدارة وكبار التنفيذيين لدى المساهمين الكبار في الشركة .

أي أقرباء للأشخاص المشار إليهم في (1 ، 2 ، 3 أو 5) أعلاه .

أي شركة أو منشأة أخرى يسيطر عليها أي شخص مشار إليه في (1 ، 2 ، 3 ، 5 أو 6) أعلاه.

اللجان التابعة لمجلس الإدارة:-

يشكل مجلس الإدارة لجاناً متخصصة وفقاً لإجراءات عامة يضعها المجلس ضمن تحديد مهمة كل لجنة ومدة عملها والصلاحيات المخولة لها خلال هذه المدة وكيفية رقابة مجلس الإدارة عليها ، وعلى اللجان أن تبلغ مجلس الإدارة بما تتوصل إليه من نتائج أو تتخذ من قرارات بشفافية وعلى مجلس الإدارة أن يتابع عمل هذه اللجان بانتظام للتحقق من ممارستها لأعمال الموكلة إليها وعلى أن لا يقل عدد أعضاء اللجان من ثلاثة ولا يزيد عن خمسة ويجب حضور رؤساء اللجان أو يبنونهم من أعضائها للجمعيات العامة للإجابة عن أسئلة المساهمين ، واللجان كالتالي:

1) لجنة المراجعة:

لجنة المراجعة

- 1- تساعد لجنة المراجعة مجلس الإدارة على النهوض بأعباء ومسئوليات الإشراف على القوائم والتقارير المالية ، وغيرها من الأمور التي يجب الإفصاح عنها للمساهمين ، ونظام الرقابة الداخلية وعملية المراجعة.
- 2- تصدر الجمعية العامة للشركة بناءً على اقتراح من مجلس الإدارة لائحة عمل لجنة المراجعة على أن تشمل هذه اللائحة ضوابط عمل اللجنة ومهامها وقواعد اختيار أعضائها وكيفية ترشيحهم ومدة عضويتهم ومكافأتهم وألية تعيين أعضائها بشكل مؤقت في حالة شغور إحدى مقاعد اللجنة.

تشكيل اللجنة وعضويتها والتعيين فيها

- 1- تشكل لجنة المراجعة بقرار من مجلس إدارة الشركة من المساهمين أو من غيرهم على أن يكون من بينهم عضو مستقل على الأقل وأن لا تضم أياً من أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين، وأن يكون من بينهم مختص بالشؤون المالية والمحاسبية ، وتكون مدتها أربع سنوات.
- 2- يجب أن لا يقل عدد أعضاء لجنة المراجعة عن ثلاثة أعضاء ولا يزيد عن خمسة ، ولا يكون أي منهم من مديري الشركة أو الموظفين العاملين بها وينبغي أن يكون عضو مجلس إدارة الشركة الذي يتم اختياره لعضوية اللجنة عضواً غير تنفيذي مستقل ، وأن لا يشغل عضوية لجان مراجعة أكثر من خمسة شركات مساهمة مدرجة في السوق في آن واحد.
- 3- يجب أن يتمتع عضو واحد على الأقل من أعضاء لجنة المراجعة بخبرة مالية جيدة وحديثة ومناسبة ، ومع ذلك ينبغي لأعضاء اللجنة أن يكونوا قادرين على قراءة القوائم المالية الأساسية وفهمها ، ومن بينها الميزانية ، وقائمة الدخل ، وقائمة التدفقات النقدية.
- 4- يقوم مجلس إدارة الشركة، بناءً على توصية من لجنة المراجعة، بتعيين رئيس لجنة المراجعة من بين أعضاء اللجنة. وفي حالة غياب رئيس لجنة المراجعة يقوم باقي الأعضاء الحاضرين بانتخاب أحدهم لتولي رئاسة الاجتماع.
- 5- تنتهي عضوية عضو اللجنة بانتهاء مدتها أو في أي حالة من الحالات التالية: (الوفاة ، الاستقالة ، انتهاء عضويته في المجلس بالنسبة لأعضاء المجلس ، انتهاء صلاحيته لعضوية اللجنة وفقاً لأي نظام أو تعليمات سارية في المملكة) ، ويجوز لمجلس الإدارة عند انتهاء عضوية عضو اللجنة أثناء مدة العضوية لأي من الأسباب الموضحة في اللائحة تعيين عضو

بديل مؤقت في اللجنة على أن يكون مستوفياً لشروط العضوية ويكمل العضو المعين مدة سلفه.

مهمة اللجنة وأهدافها

- 1- تقدم لجنة المراجعة المساعدة لمجلس إدارة الشركة في القيام بمسئوليته المتعلقة بالإشراف على ما يلي :
 - ممارسات إعداد التقارير المالية، والمحاسبية التي تتبعها الشركة، ونظم الرقابة الداخلية .
 - مؤهلات المراجع الخارجي واستقلالته .
 - مستوى أداء مهمة المراجعة الداخلية، وكذلك مستوى أداء المراجع الخارجي.
- 2- تعتبر الإدارة مسئولة عن إعداد القوائم المالية للشركة بينما يكون المراجع الخارجي مسئول عن مراجعتها . تتحمل لجنة المراجعة بدورها المسؤولية عن الإشراف على مستوى أداء إدارة الشركة والمراجعين الخارجيين لتلك المهام .
- 3- متابعة أعمال المحاسبين القانونيين، واعتماد أي عمل خارج نطاق أعمال المراجعة التي يكلفون بها أثناء أعمال المراجعة .
- 4- دراسة ملحوظات المحاسب القانوني على القوائم المالية ومتابعة ما تم في شأنها.

واجبات لجنة المراجعة ومسئولياتها

بصفة عامة

- 1- تيسير الاتصال بين المدير المالي والمراجعين الخارجيين، ورئيس المراجعة الداخلية، ورئيس لجنة المراجعة، أو أي عضو آخر من أعضاء اللجنة كلما كان هذا ضرورياً فيما يتعلق بأي أمر يقع ضمن اختصاص لجنة المراجعة.
- 2- في حالة الإخفاق في تسوية أي خلاف قد ينشأ بين مجلس إدارة الشركة ولجنة المراجعة تقوم هذه الأخيرة بالتأكد من إدراجه في تقرير مجلس الإدارة.
- 3- ضمان تحقيق التنسيق بين أنشطة المراجعة الداخلية والخارجية.
- 4- توجيه اهتمام كاف لمتطلبات " هيئة السوق المالية " المتعلقة بقواعد التسجيل.
- 5- الإشراف على أي تحقيق بشأن الأنشطة التي تدخل ضمن نطاق عملها، والقيام بدور المحكمة.
- 6- دراسة أية أمور أخرى ذات صلة والتي يحيلها مجلس الإدارة إليها.
- 7- عمل مراجعة سنوية لعمل لجنة المراجعة واختصاصاتها المشار إليها ورفع توصياتها إلى مجلس إدارة الشركة، وذلك لضمان أداء اللجنة لمهامها على أكمل وجه وبفاعلية تامة واقتدار.
- 8- إذا حصل تعارض بين توصيات لجنة المراجعة وقرارات مجلس الإدارة، أو إذا رفض المجلس الأخذ بتوصية اللجنة بشأن تعيين مراجع حسابات الشركة وعزله وتحديد أتعايه وتقييم أدائه أو تعيين المراجع الداخلي، فيجب تضمين تقرير مجلس الإدارة توصية اللجنة ومبرراتها، وأسباب عدم أخذه بها.
- 9- يجب أن يشمل تقرير لجنة المراجعة على تفاصيل أدائها لاختصاصاتها ومهامها المنصوص عليها في هذه اللائحة على أن يتضمن توصياتها ورأيها في مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية والمالية وإدارة المخاطر في الشركة.

10- يجب أن يودع مجلس الإدارة نسخاً كافياً من تقرير لجنة المراجعة في مركز الشركة الرئيسي وأن ينشر في الموقع الإلكتروني للشركة والموقع الإلكتروني للسوق عند نشر الدعوة لانعقاد الجمعية العامة لتمكين من يرغب من المساهمين في الحصول على نسخة منها ويتلى ملخص التقرير أثناء انعقاد الجمعية العامة.

التقارير المالية

- 1- مراجعة سياسات الشركة وممارساتها المتعلقة بالتقارير المالية والمحاسبية بما في ذلك حدوث أية تغييرات هامة فيها، ومناقشتها مع المدير المالي للشركة والمراجع الخارجي.
- 2- مراجعة التقارير المالية السنوية التي تمت مراجعتها، وضمان جودتها إلى جانب مراجعة البيانات الصحفية التي تصدر بشأنها، ونتائج المراجعة عن العام المالي للشركة مع المراجعين الخارجيين وممثلي الإدارة المناسبين.
- 3- مراجعة النتائج المالية ربع السنوية للشركة وما يتعلق بها من بيانات صحفية ومناقشتها مع الإدارة والمراجعين الخارجيين، وضمان جودتها قبل كشف النقاب عن مثل هذه المعلومات للعامة.
- 4- مراجعة السياسات والممارسات المحاسبية المهمة بما في ذلك مدى ثبات هذه السياسات سنوياً.
- 5- مراجعة الموضوعات الرئيسية التي تتعلق بالتقارير المالية، والجوانب التي خضعت للتقديرات ومدى تأثير المعاملات غير العادية التي تمت أثناء العام على القوائم المالية وكيفية الإفصاح عنها.
- 6- مراجعة التعديلات الهامة الناجمة عن عملية المراجعة إذا كان هناك أي تعديلات.
- 7- مراجعة تقييم فرص "استمرارية الشركة في مزاولة نشاطها".
- 8- التأكد من الالتزام بالمعايير والمبادئ المحاسبية المطبقة، والمتطلبات القانونية التي حددتها "هيئة السوق المالية".
- 9- التأكد من وضوح عمليات الإفصاح، والقيام بها بصورة كاملة.

إدارة المخاطر والرقابة الداخلية

- 1- دراسة سلامة نظم الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، ومراقبة مدى فاعليتها.
- 2- دراسة مدى فاعلية عملية تحديد المخاطر الهامة لنشاط الشركة وتقييمها وإعداد التقارير عنها ، وأسلوب إدارة الشركة لتلك المخاطر ، ورفع التوصيات المناسبة في هذا الصدد إلى مجلس الإدارة.
- 3- دراسة تقارير الإفصاح المتعلقة بالرقابة الداخلية التي يتم استعراضها في تقرير مجلس إدارة الشركة الذي يقدم إلى المساهمين وفقاً لشروط "هيئة السوق المالية" ورفع التوصيات المناسبة في هذا الصدد إلى مجلس إدارة الشركة.
- 4- التعاون مع الإدارة والمراجعة الداخلية والمراجعين الخارجيين من أجل دراسة مدى كفاءة نظم الرقابة الداخلية في الشركة، بما فيها الرقابة على نظم المعلومات التي تعتمد على استخدام أجهزة الحاسب وفعاليتها وتأمينها.

5- التعاون مع المراجعين الخارجيين من أجل دراسة نطاق ونتائج مراجعتهم لتقييم الإدارة لنظم الرقابة الداخلية على التقارير المالية.

المراجعة الخارجية

- 1- الإشراف على علاقات الشركة بالمراجعين الخارجيين.
- 2- الإشراف على عمل مؤسسة المراجعة الخارجية التي ترفع تقاريرها مباشرة للجنة، وتكون في موضع مساءلة من لجنة المراجعة .
- 3- رفع توصياتها إلى مجلس الإدارة فيما يتعلق بتعيين المراجعين الخارجيين، أو الإبقاء عليهم أو استبعادهم .
- 4- القيام بمراجعة مرة واحدة سنوياً على الأقل لقياس مدى فاعلية المراجعين الخارجيين وموضعتهم بما في ذلك تقييم مؤهلات المراجع الخارجي وخبرته وموارده مع الأخذ في الاعتبار الشروط المهنية والرقابية المطبقة في هذا الصدد.
- 5- التأكد من وجود خطط مراجعة مناسبة عند بداية كل دورة مراجعة سنوية جديدة.
- 6- دراسة نطاق ومدى المراجعة السنوية التي يقوم بها المراجعون الخارجيون. وينبغي أن تتضمن الدراسة التي تقوم بها لجنة المراجعة تفسيرات المراجعين الخارجيين للعوامل التي وضعوها في الاعتبار عند تحديد نطاق المراجعة بما في ذلك عوامل المخاطرة الرئيسية. وعلى المراجعين الخارجيين أن يؤكدوا للجنة المراجعة أنه لم يكن هناك أية قيود على نطاق وطبيعة إجراءات المراجعة التي اتبعوها.
- 7- دراسة "خطاب الإدارة" الصادر من المراجعين الخارجيين إلى الإدارة وردها عليه.
- 8- دراسة نتائج المراجعة للتقارير المالية ، وما يتعلق بذلك من تقارير إلى جانب القيام بدراسة تقرير عن التغييرات التي طرأت خلال العام على الأسس والمبادئ المحاسبية وتطبيقاتها ، إن وجدت.
- 9- المراجعة والتأكد من استقلالية المراجعين الخارجيين.
- 10- دراسة أية مشاكل أو صعوبات يواجهها المراجعون الخارجيون أثناء عملية المراجعة.

المراجع الخارجي

- 1- يوصي المجلس بتعيين المراجعين الخارجيين لمدة عام، بناء على اقتراح من لجنة المراجعة، بينما تعين الجمعية العمومية المراجع الخارجي، وتقرر أتعابه. وينبغي أن يكون المراجع الخارجي مستقلاً عن الشركة وأعضاء مجلس إدارتها، ويتمتع بالكفاءة، والسمعة الحسنة، والخبرة المناسبة.
- 2- تتطلب استقلالية المراجع الخارجي ألا يكون من مساهمي الشركة أو عضواً بمجلس إدارتها. ولا يجوز أن يكون مجلس إدارة الشركة في موقع يسمح له بأن يتحكم في استمرار تعيين المراجع الخارجي أو عدمه، أو أن يقرر أتعابه، ولا بد من حمايته من تدخل مجلس إدارة الشركة.
- 3- يكون المراجع الخارجي مسئولاً أمام المساهمين، ومن واجبه نحو الشركة أن يبذل العناية المهنية اللازمة أثناء قيامه بالمراجعة.

- 4- على المراجع الخارجي ، أثناء قيامه بالمراجعة، الالتزام بلوائح ومعايير المراجعة المتعارف عليها في السعودية نصاً وروحاً. وعليه كذلك الالتزام في الفحص الربع السنوي التي يقوم بها بمعايير التقارير المالية الأولية التي أصدرتها الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.
- 5- طبقاً للوائح السارية لا يجب أن يستمر تعامل الشركة مع مراجع حسابات مستقل لأكثر من سبع سنوات متصلة او منفصلة يجوز لمن استنفذ هذه المدة أن يعاد تعيينه بعد مضي ثلاث سنوات من تاريخ انتهائها.
- 6- تطلب الشركة من المراجع الخارجي أن يقدم "خطاب الإدارة" إلى مجلس إدارة الشركة خلال مدة لا تزيد عن خمسة وأربعين يوماً من تاريخ كل تقرير مراجعة.
- 7- يجب على المراجع الخارجي أو من يمثله أن يكون حاضراً في اجتماع الجمعية العمومية الذي يتم خلاله عرض القوائم المالية التي تمت مراجعتها لكي يقرها المساهمون.

المراجعة الداخلية

- 1- إقرار اختصاصات عملية المراجعة الداخلية والتأكد أنها تعمل وفقاً خطة شاملة للمراجعة ومعتمدة من اللجنة وتحدث سنوياً ويجب مراجعة الأنشطة والعمليات الرئيسية بما في ذلك الأنشطة المتعلقة بإدارة المخاطر وإدارة الالتزام سنوياً على الأقل.
- 2- ضمان تمتع عملية المراجعة بما يكفي من الصلاحيات، والدعم، وإمكانية الوصول إلى العاملين بالشركة وأبنيتها وسجلاتها بما يضمن أداءها لمهام عملها دون قيد أو شرط.
- 3- التعاون مع المراجعة الداخلية لفحص نطاق العمل المقترح للقيام بعمليات المراجعة الداخلية لأنشطة الشركة، والخطة المتعلقة بذلك.
- 4- دراسة ما إذا كان تنظيم المراجعة الداخلية واستقلاليتها ووضعها وما يتوافر لها من موارد تكفي لكي تتمكن لجنة المراجعة من تحقيق أهدافها.
- 5- دراسة ما توصلت إليه المراجعة الداخلية من نتائج فيما يتعلق بإدارة المخاطر والرقابة الداخلية وإعداد التقارير المالية وحوكمة الشركات والتحقيقات الهامة.
- 6- الحصول على تقارير عن أهم النتائج والتوصيات وخطط العمل التصحيحية التي تعتمزم الإدارة تنفيذها . ومراجعة مدى كفاية الإجراءات التصحيحية حيال اكتشافات المراجعة الداخلية.
- 7- مراقبة ومراجعة فاعلية عملية المراجعة الداخلية بالشركة.
 - تعد إدارة المراجعة الداخلية تقريراً مكتوباً عن أعمالها وتقدمه إلى مجلس الإدارة ولجنة المراجعة بشكل ربع سنوي على الأقل ويجب أن يتضمن هذا التقرير تقييماً لنظام الرقابة الداخلية في الشركة وما انتهت إليه الإدارة من نتائج وتوصيات وبيان الإجراءات التي اتخذتها كل إدارة بشأن معالجة نتائج وتوصيات المراجعة السابقة وأي ملاحظات بشأنها لاسيما في حال عدم المعالجة في الوقت المناسب ودواعي ذلك.
 - تعد إدارة المراجعة الداخلية تقريراً عاماً مكتوباً وتقدمه لمجلس الإدارة ولجنة المراجعة بشأن عمليات المراجعة التي أجريت خلال السنة المالية ومقارنتها مع الخطة المعتمدة وتبين فيها أسباب أي إخلال أو إنحراف عن الخطة أن وجد / خلال الربع التالي لنهاية السنة المالية المعنية.
 - يحدد مجلس الإدارة نطاق تقرير إدارة المراجعة الداخلية بناء على توصية لجنة المراجعة وإدارة المراجعة الداخلية على أن يتضمن التقرير ما يلي:-
 - إجراءات الرقابة والإشراف على الشؤون المالية والاستثمارات وإدارة المخاطر.

- تقييم تطور عوامل مخاطر في الشركة والأنظمة الموجودة لمواجهة التغييرات الجذرية أو غير المتوقعة.
- تقييم أداء مجلس الإدارة والإدارة العليا في تطبيق نظام الرقابة الداخلية بما في ذلك تحديد عدد المرات التي أخطروا فيها المجلس بمسائل رقابية بما في ذلك إدارة المخاطر والطريقة التي عالجوا بها هذه المسائل.
- أوجه الإخفاق في تطبيق الرقابة الداخلية أو مواطن الضعف في تطبيقها أو حالات الطوارئ التي أثرت أو قد تؤثر في الأداء المالي للشركة والإجراءات التي اتبعتها الشركة في معالجة هذه الإخفاقات بما في ذلك المشكلات المفصّل عنها في التقارير السنوية للشركة وبياناتها المالية.
- مدى تقيّد الشركة بأنظمة الرقابة الداخلية عند تحديد المخاطر وإدارتها.
- المعلومات التي تصف عمليات إدارة المخاطر في الشركة.
- 8- مراجعة مدى التقدم الذي تم إحرازه في كل من برنامج المراجعة الداخلية، وما تم التوصل إليه من نتائج رئيسية، وخطط العمل حيال اكتشافات المراجعة الداخلية.
- 9- دراسة الصعوبات الملموسة التي اعترضت سبيل عملية المراجعة بما في ذلك القيود المفروضة على نطاق المراجعة.
- 10- مراجعة التقارير الخاصة باختلاف الآراء بين الإدارة، والمراجعة الداخلية.
- 11- تولى تعيين رئيس المراجعة الداخلية، أو فصله أو نقله وتحديد مكافأته بناء على اقتراح لجنة المراجعة وفقا لسياسات الشركة.
- 12- مراجعة التنسيق بين مهمة المراجعة الداخلية والمراجعين الخارجيين.
- 13- التأكد من كفاية إجراءات تلقى وحفظ ومعالجة الشكاوى المتعلقة بالمحاسبة والرقابة الداخلية أو غيرها من موضوعات المراجعة الأخرى، ومن بينها الشكاوى السرية التي يتقدم بها الموظفون.

تعارض المصالح

ينبغي على كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة الإفصاح للجنة المراجعة ومجلس الإدارة عن أي مصالح مالية أو شخصية في أي عقد أو صفقة تقوم لجنة المراجعة أو مجلس الإدارة بدراستها للموافقة عليها. وبعد القيام بعملية الإفصاح تلك والإجابة عن أية تساؤلات قد تطرحها لجنة المراجعة أو مجلس الإدارة ينبغي على العضو المعنى - ما لم تطلب منه اللجنة أو مجلس الإدارة خلاف ذلك - الامتناع عن التصويت على ذلك الموضوع ومغادرة الاجتماع، إذا ما طلب منه ذلك، بينما يقوم باقي أعضاء لجنة المراجعة أو مجلس الإدارة بمناقشة الأمر والتصويت عليه. ويجب أن تقوم لجنة المراجعة بإخطار لجنة الحوكمة بذلك وبما يستجد من تطورات في هذا الشأن.

المسئوليات الأخرى

- 1- دراسة جميع صفقات الأطراف ذات الصلة كما حددتها النظم والقواعد واللوائح المطبقة
- 2- عمل تقييم ذاتي سنوي من أجل التحسين المستمر لمستوى الأداء.
- 3- دراسة مدى كفاءة ودقة تلك الصلاحيات وتقييمها.

- 4- دراسة الحالات الهامة المتعلقة بتعارض مصالح الموظفين مع مصلحة الشركة وسوء السلوك أو الاحتيال، أو أي أعمال أخرى غير أخلاقية قد يرتكبها موظفو الشركة.
- 5- مراجعة أية قواعد تصدر خاصة بالمعايير الأخلاقية للشركة.
- 6- مراجعة أية موضوعات قانونية معلقة قد يكون لها تأثير مادي على القوائم المالية مع المستشار القانوني سنوياً على الأقل، و كلما دعت الحاجة إلى ذلك.
- 7- دراسة البرنامج الذي وضعته الإدارة لمراقبة الالتزام بالنظم، واللوائح وقواعد السلوك المهني والأخلاقي للشركة.
- 8- فضلاً عن المسؤوليات المذكورة بعاليه تأخذ لجنة المراجعة على عاتقها تنفيذ أي مهام أخرى يوكلها إليها مجلس إدارة الشركة. وتقدم للمجلس تقريراً دورياً عما قامت به اللجنة من عمليات فحص، وتوصياتها في هذا الشأن.

صلاحيات لجنة المراجعة ، ومواردها المتاحة

- 1- تمارس اللجنة جميع الصلاحيات فيما يتعلق بالتوصيات الخاصة بتعيين وتحديد أتعاب، والإشراف على عمل المراجع الخارجي المستقل للشركة وفروعها.
- 2- تمتلك لجنة المراجعة صلاحية التحقيق في أي نشاط يدخل ضمن نطاق صلاحيتها، ويجوز لها أن تستشير وتحصل على أية معلومات أو خدمات تحتاج إليها من أي من العاملين الذين يتحتم عليهم التعاون مع اللجنة أثناء أدائها للمهام الموكلة إليها. وللجنة المراجعة الحق في أن تطلب من أي مسئول أو موظف من موظفي الشركة، أو أن تطلب من المستشار الخارجي للشركة أو المراجع الخارجي حضور اجتماعاتها، أو الاجتماع بأي من أعضائها أو مستشاريها.
- 3- الاستعانة بمستشار مستقل وبغيره من المستشارين كما تشاء اللجنة، وذلك لكي يتسنى لها أداء واجباتها مع توفير التمويل المناسب بموافقة مجلس إدارة الشركة.
- 4- الوقت الذي تضطلع فيه لجنة المراجعة بالمسؤوليات، والسلطات التي تدخل ضمن نطاق صلاحيتها سألقة الذكر فإنه لا يدخل ضمن نطاق مسؤولية اللجنة التخطيط لعمليات المراجعة أو إجراؤها أو تحديد ما إذا كانت التقارير المالية للشركة كاملة أو دقيقة ، أو تنطبق عليها المبادئ المحاسبية المقبولة في المملكة العربية السعودية أم لا . فتلك مسؤولية الإدارة أو المراجع الخارجي.
- 5- أن تطلب من مجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة للشركة للانعقاد إذا أعاق مجلس الإدارة عملها أو تعرضت الشركة لأضرار أو خسائر جسيمة.

الاجتماعات

- 1- تتنعد لجنة المراجعة أربع مرات على الأقل كل عام مالي في اجتماعات ربع سنوية بالتزامن مع الاجتماعات المنتظمة المقرر عقدها لمجلس إدارة الشركة . وينبغي عقد اجتماعات لجنة المراجعة بالقدر الذي تراه لجنة المراجعة مناسباً أو ضرورياً ، أو بناء على طلب رئيس اللجنة . وترفع لجنة المراجعة تقريرها إلى مجلس الإدارة عقب كل اجتماع.

- 2- تعقد لجنة المراجعة اجتماعات منتظمة مع الإدارة، كما يجب أن تجتمع مع رئيس المراجعة الداخلية والمراجعين الخارجيين في جلسات عمل تنفيذية منفصلة . ويجب أن يحاول أعضاء اللجنة حضور جميع الاجتماعات. وقد تعقد اللجنة اجتماعاتهم عن طريق حضور الاجتماع بصفة شخصية، أو من خلال استخدام هاتف الاجتماعات. وتقر لجنة المراجعة ما تتخذه من قرارات عن طريق الموافقة المكتوبة بإجماع آراء الأعضاء في حالة تعذر عقد الاجتماع.
- 3- ينبغي إتاحة وقت كاف لكي تتمكن لجنة المراجعة من إجراء مناقشة كاملة ومستفيضة حسبما تقتضى الضرورة.
- 4- يعتبر النصاب القانوني لاتخاذ القرارات داخل لجنة المراجعة هو الأغلبية البسيطة المتمثلة حاليا في أي عضوين من ثلاثة أعضاء يكونون حاضرين طوال الاجتماع.
- 5- يجوز للجنة المراجعة ، بالرغم من أنه لا يحق لأي شخص بخلاف أعضاء اللجنة حضور اجتماعاتها ، دعوة المديرين التنفيذيين لحضور الاجتماعات ومنحهم حق التحدث أمام اللجنة.
- 6- توجه اللجنة الدعوة للمدير المالي للشركة ، ورئيس المراجعة الداخلية وشركاء مكتب المراجعة الخارجية لحضور الاجتماعات ، وتقديم الاقتراحات إذا لزم الأمر.
- 7- قد يستدعى الأمر حضور موظفي الشركة للاجتماعات، أو لفترات منها وقد تستعين اللجنة بمستشارين خارجيين مهنيين لحضور الاجتماعات ، وذلك لتيسير أدائها لواجباتها.
- 8- يقوم أمين سر لجنة المراجعة بتسجيل محاضر الاجتماعات ويقوم أعضاء اللجنة بدراستها وإقرارها.
- 9- يتم توزيع محاضر جميع اجتماعات لجنة المراجعة ، أو ملخص لها على الفور على أعضاء اللجنة ورئيسها ، وعلى جميع أعضاء مجلس إدارة الشركة . ويجب أن يتيح جدول أعمال كل اجتماع من اجتماعات مجلس إدارة الشركة الفرصة أمام رئيس لجنة المراجعة لطرح أية موضوعات ذات أهمية.
- 10- للمراجع الداخلي ومراجع الحسابات طلب الاجتماع مع لجنة المراجعة كل ما دعت الحاجة إلى ذلك.
- 11- حق الاطلاع على سجلات الشركة ووثائقها وأن تطلب أي إيضاح أو بيان من أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية .

المكافآت

يحق لكل عضو من أعضاء لجنة المراجعة مكافأة سنوية وبدل حضور ، طبقا لسياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة .

تاريخ السريان

تدخل هذه السياسة نطاق التطبيق بعد ما تم اعتمادها من الجمعية العامة بتاريخ 2023/10/23 م .